قرار زيادة راس مال المصارف الخاصة وإنعكاسه على الدمج المصرفي

عباس جاسم زبون السوداني*

ان أول اهداف المصارف الخاصة هو تعزيز وتقوية مركزها المالي من خلال ضمان حقوق المودعين والايفاء بكافة الالتزامات والديون ، مع اتخاذها كافة التدابير التي تجنبها التعرض الى المعوقات التي قد تقودها الى الافلاس الذي يعد من اخطر الازمات التي تتعرض لها المصارف. اي ان نجاح العمل المصرفي يجب ان يتصف بالملاءة المالية التي تتميز بضخامة الاموال التي تمتلكها هذه المصارف والتي تضمن فيها حقوق المساهمين المتمثلة في راس المال والاحتياطيات وهذا يشير الى الدور الكبير والهام والحيوي الفعال للعمل المصرفي ولذلك فان العمل المصرفي في الساحة الاقتصادية المحلية كان بداية برؤوس اموال صغيرة تتماشى مع الوضع الاقتصادي الذي شهده هذا العمل حيث شهد الوضع المصرفي اول خاص مصرف عند التأسيس كان راسماله مليار دينار عراقي وهو المصرف المتحد للاستثمار الا انه لم يصل الى المستوى الذي يتماشى مع هذا الارتفاع ، بينما كان هناك عدد من المصارف لها رؤوس اموال اقل من ذلك تميزت بالابداع والانعاش في عملها المصرفي وحتى الان تتميز بموقع متميز لمركزها المالي خاصة عند تقييم نتائج المصارف الخاصة الذي اصدره البنك المركزي بموجب النظام الدولي (CAMELS). ان من الاجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي تتمثل في صدور تعليمات استناداً الى قرار مجلس ادارته المتخذة بجلسته المرقمة ١٤٥٤ في ٢٠١٠/٢/١٨ بالزام المصارف المجازة بممارسة الصيرفة بزيادة رؤوس اموالها الى (٢٥٠) مليار دينار خلال فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار وعلى ان تكون (١٠٠) مليار خلال سنة واحدة و (١٥٠) مليار دينار خلال سنتين و (٢٥٠) مليار دينار خلال ثلاث سنوات من تاريخ هذا القرار. وفي حالة عدم استكمال راس المال الى الحد المطلوب في غضون المدة المحددة فان الاجازة الممنوحة للمصرف سوف تلغى استناداً الى احكام الفقرة (د/١) من المادة (٣) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

* مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

انطلاقاً من الهدف الذي تتوخاه السياسة النقدية في دعم وتطوير العمل المصرفي فان هناك بعض المعوقات التي تعترض زيادة رؤوس اموال المصارف وهذا ما شهدته الساحة المصرفية خاصة خلال الفترة الاخيرة والتي تجسدت في نشاطها السنوي الذي انعكس منه زيادة الارباح بنسب ضئيلة في حساباتها الختامية لعام ٢٠٠٩. كما تراجعت ارباح عدد من المصارف وبنسب عالية خلال الفصل الاول من هذا العام مقارنة مع مثيلتها في العام السابق.ولايخفى على كل اقتصادي او مصرفي يعمل في هذا القطاع ان هناك اسباباً كثيرة تقف وراء ذلك يأتي في مقدمتها انكماش دور هذا النشاط فيالاقتصاد المحلي مقارنة مع مثيله من المصارف العربية ، اضافة الى القيود المفروضة على هذا النشاط والتي تعيق حركة تطوره اسوة بالمصارف الاجنبية والعربية .

ومن خلال نظرة سريعة على مصارفنا الاهلية نجد ان عددها قد بلغ حالياً (٣٠) مصرفاً منها (٣) مصارف فقط راسمال كل منها (١٠٠) مليار دينار وهي مصرف الشمال للتمويل والاستثمار ومصرف البلاد الاسلامي والمصرف المتحد للاستثمار. كما ان هناك مصرفاً اخراً وهو مصرف الوركاء الذي قررت الهيئة العامة لشركته زيادة راسماله الى (٢٥٠) مليار دينار خلال الفترة الاخيرة ، لذا فان عدد المصارف الباقية (٢٦) مصرفاً، ويوضح الجدول (١) هذه المصارف من حيث راسمالها الحالي والزيادة المطلوبة الاولية خلال هذا العام استجابة لقرار البنك المركزي الواجب التنفيذ لخدمة وتحسين هذا العمل وبما يخدم التطور المالي داخل الاقتصاد، فيجب على المصارف ان تتخذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك ومنها اما انها تقوم برسملة الارباح المقررة للتوزيع في نهاية عام ٢٠٠٩ وان كانت هذه الطريقة غير كافية لتغطية راس المال البالغ (١٠٠) مليار للسنة الاولى سوى لعدد قليل من المصارف ، لذا فانها تلجأ للاكتتاب مما ينعكس سلبياً على اسعار اسهم هذه المصارف المعروضة اسهمها في التداول لدى سوق العراق للاوراق المالية.

جدول -١-

المصارف الخاصة والزيادة المطلوبة في رؤوس أموالها

ت	المصرف	راس المال الحالي	مقدار الزيادة المطلوبة	نسبة الزيادة %	الارباح المتحققة	تاريخ التأسيس
١	ايلاف	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠٠	٧٠٤٦	٢٠٠١/٦/١
٢	الهدى	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٣٠٠	٤٢٨٨	/١١/١٦ ٢٠٠٧
٣	الاهلي	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٥٥٨	١٩٩٥/٢/١
٤	بابل	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٣٤٧٤	١٩٩٩/٦/٤
٥	سومر	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٣٧٠٠	١٩٩٩/٧/٨
٦	الخليج	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٦٤١٦	/١٠/٢٠ ١٩٩٩
٧	الموصل	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٦٤٥٧	٢٠٠١/٨/٢٣
٨	الاتحاد	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٢٨٠٢	٢٠٠٢/٩/٢٣
٩	كوردستان	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	١٩٧٠	٢٠٠٥/٣/١٣
١٠	دجلة والفرات	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٤٨٧٥	٢٠٠٧/٢/١
١١	الوطني	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	غ.م	٢٠٠٧
١٢	التعاون الاقليمي	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	٥٤٨٨	٢٠٠٧
١٣	اميرالد	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	غ.م	٢٠٠٨
١٤	جيهان	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	غ.م	--
١٥	الاستثمار	٥٠٤٠٠	٤٩٦٠٠	٩٨.٤	غ.م	١٩٩٧/٧/١٣
١٦	العراقي الاسلامي	٥١١٩٢	٤٨٨٠٨	٩٥.٣	غ.م	/١٢/١٩ ١٩٩٢
١٧	الشرق الاوسط	٥٥٠٠	٤٥٠٠٠	٨١.٨	١١١٢١	١٩٩٣/٧/٧
١٨	عبر العراق	٥٦٥٠٠	٥٣٥٠٠	٩٤.٧	غ.م	٢٠٠٧
١٩	اشور	٥٧٥٠٠	٤٢٥٠٠	٧٣.٩	٩٢٤٠	٢٠٠٥/٤/٢٥
٢٠	التجاري	٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٦.٧	غ.م	١٩٩٢/١١/٢
٢١	دار السلام	٦٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	٤٩.٣	٧٩٢٧	١٩٩٨/٧/١٢
٢٢	الاقتصاد	٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٢.٩	غ.م	١٩٩٩/٣/٢٢
٢٣	البصرة	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٣.٣	٨٧٣٣	١٩٩٣/١٠/٧
٢٤	المنصور	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٣.٣	٤١٣٨	٢٠٠٦/٤/١٧
٢٥	بغداد	٨٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧.٦	١٤٨٩٩	١٩٩٢/٢/١٨
٢٦	الائتمان	٨٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧.٦	٦٠٧٤	١٩٩٨/٧/٢٥

اما الطريقة المخلصة لتلك المصارف وعجزها عن بلوغ راس المال الجديد هو اتخاذها قراراً بالاندماج مع المصارف الاخرى الراغبة في ذلك، وتشير كثير من الاراء ان عملية الدمج المصرفي تعد الهدف الاساسي والرئيسي الذي يتبعه البنك المركزي في اتخاذ هذا القرار، ويأتي ذلك من خلال العديد من الدراسات والاراء التي اشار اليها البنك المركزي في عدد من الحوارات والندوات التي تناولت ذلك ، اضافة الى نجاحها في التجارب العربية والدولية. ان تأسيس هذه المصارف كان على اساس عائلي يسيطر على هذا العمل بشكل شامل مبتغياً فيه الاشراف العام على كافة الانشطة التي يزاولها المصرف، انطلاقاً من هذا الدور نقترح ان تقوم السلطة النقدية او اي جهة حكومية ذات علاقة بهذا القطاع ان تساهم في تذليل وتسهيل كل الصعاب التي تعترض ذلك لما قدمه هذا القطاع ويسعى له في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، جزاءاً بكل ماقدمه من خدمة تنموية خلال السنوات السابقة والتي لا يسع المجال هنا لذكرها والتي يأتي في مقدمتها تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة التي اصبحت تتمتع بكفاءات مصرفية عالية من الصعب الاستغناء عنها، وخلاصة القول ان فكرة الدمج المصرفي يعترضها كثير من السلبيات بالرغم من ايجابياتها في دعم الاقتصاد الوطني.